ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵏⵜⵉⵔ ⵏ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵏ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 25 أبريل 2017

العدد 509

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

أنشطة الرئاسة.....08

أجندة المجلس.....12

أيام وندوات علمية.....13

شؤون إدارية.....14

اجتماع رقم 2017/17

ليوم الاثنين 24 أبريل 2017

عقد مكتب مجلس المستشارين اجتماعه الأسبوعي يوم الإثنين 24 أبريل 2017 برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع النقط التالية:

1. الموافقة على محضر اجتماع المكتب السابق؛
2. درجة تنفيذ قرارات المكتب؛
3. مناقشة البرنامج الحكومي أمام مجلس المستشارين:

3.1 - **يوم الثلاثاء** 25 أبريل 2017 على الساعة الثانية زوالا : تدخلات الفرق والمجموعات بالمجلس؛

3.2 - **يوم الأربعاء** 26 أبريل 2017 على الساعة الثالثة زوالا: رد السيد رئيس الحكومة؛

3.3 - **(أمانة الجلستين).**

4. إخبار من رئيس مجلس النواب باستكمال تكوين هياكل هذا المجلس؛
5. التنسيق مع مجلس النواب في مجال المراقبة البرلمانية (إمكانية الدعوة لاجتماع ندوة الرؤساء لمناقشة الموضوع)؛
6. التحضير لعقد أول جلسة للأسئلة الشفهية الأسبوعية بعد تنصيب الحكومة؛
7. العلاقات الخارجية:

7.1 – **زيارة عمل** لوفد الأمانة العامة لمجلس الأعيان الأردني للمغرب **بطلب** من الأمين العام لمجلس الأعيان الأردني السيد خالد اللوزي، (22-28 أبريل 2017).

7.2- **اقتراح** تاريخ 16-19 ماي 2017 كتاريخ لزيارة السيد Dato Sri Vigneswaran رئيس مجلس الشيوخ الماليزي للمغرب.

7.3- اعتزام السيد Bogdan Klich مقرر لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا القيام بزيارة للمغرب خلال الفترة الممتدة من 04 إلى 17 يوليوز 2017 من أجل إعداد مشروع تقرير حول تقييم الشراكة من أجل الديمقراطية بخصوص البرلمان المغربي.

7.4- مقترح رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي عقد المؤتمر المقبل في الفترة الممتدة من 20 إلى 24 شتنبر 2017.

7.5- تقرير حول مشاركة وفد عن مجلس المستشارين في أشغال الجمعية 136 للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بداكا/البنغلادش في الفترة الممتدة من 31 مارس إلى 05 أبريل 2017.

7.6 - تقرير حول مشاركة وفد عن مجلس المستشارين في أشغال الندوة 94 لروز روث والمجموعة الخاصة للبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي التي انعقدت بسراييفو/جمهورية البوسنة والهرسك في الفترة الممتدة من 21 إلى 23 مارس 2017.

8. شؤون تنظيمية:

8.1 - حصيلة تنفيذ ميزانيات الفرق والمجموعات البرلمانية؛

8.2 - توزيع الموارد البشرية على إدارة الفرق والمجموعات البرلمانية؛

8.3 - طلب رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلحاق السيدة نعيمة الرباع لتعزيز الطاقم الإداري للفريق؛

8.4 - المخطط التنفيذي لاستراتيجية تدبير الموارد البشرية؛

8.5 - التصميم الأولي للتطبيق الالكتروني "دائرتي"؛

8.6 - التدبير المندمج للبرلمان الالكتروني:

المستعجل : كراء خوادم الكترونية لتوطين البوابة والتطبيقات الالكترونية للمجلس.

اجتماع رقم 2017/16

ليوم الاثنين 17 أبريل 2017

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 17 أبريل 2017 اجتماعا برئاسة **السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين** ، وحضور السادة :

عبد الصمد قيوح	:	الخليفة الأول للرئيس؛
عبد الاله الحلوطي	:	الخليفة الثاني للرئيس؛
حميد كوسكوس	:	الخليفة الثالث للرئيس؛
عبد القادر سلامة	:	الخليفة الرابع للرئيس؛
العربي لمحرشي	:	محاسب المجلس؛
أحمد تويزي	:	أمين المجلس؛

فيما اعتذر عن الحضور كل من السادة:

نائلة مية التازي	:	الخليفة الخامس للرئيس؛
رشيد المنياري	:	محاسب المجلس؛
عبد الوهاب بلفقيه	:	محاسب المجلس ؛
محمد عدال	:	أمين المجلس؛
أحمد الخريف	:	أمين المجلس.

أولا: القرارات الصادرة عن اجتماع المكتب

← **قرار رقم 2017/15/01 بتحديد** يوم الأربعاء 19 أبريل 2017 على الساعة الخامسة والنصف مساء كموعد للجلسة العمومية المشتركة بين مجلسي البرلمان لتقديم رئيس الحكومة للبرنامج الحكومي بمقر مجلس النواب؛

← **قرار رقم 2017/15/02 بإسناد** النظر للسيد رئيس مجلس المستشارين لتحديد مواعيد جلسات مناقشة البرنامج الحكومي بالتنسيق مع الحكومة ومجلس النواب؛

← **قرار رقم 2017/15/03 بتكليف** الإدارة بربط الاتصال بالمندوبية السامية للتخطيط لتزويد المجلس بالإحصائيات والمعطيات الضرورية من أجل انجاز تطبيق معلوماتي " دائرتي" لفائدة السادة أعضاء المجلس يتضمن معطيات تفصيلية حول دوائرهم المحلية؛

← **قرار رقم 2017/15/04 بإحداث** آلية لتدبير شساعة النفقات (Régie des dépenses) لتغطية النفقات غير المتوقعة بمناسبة المهام الرسمية داخل وخارج أرض الوطن، مع اختصاص مكتب المجلس باتخاذ القرار بشأنها حسب كل حالة على حدة؛

← **قرار رقم 2017/15/05 بتكليف** مدير الموارد البشرية بتوزيع الفضاء في الملحقة التابعة للمجلس تحت إشراف الخليفة الثالث للرئيس وبتنسيق مع الأمين العام للمجلس وكل من مدير الإستراتيجية والأنظمة المعلوماتية ومدير العلاقات الخارجية والتواصل مع إنجاز تقرير في الموضوع؛

← **قرار رقم 2017/15/06 بالموافقة** على الصيغة النهائية لتعديل القرار التنظيمي لمكتب مجلس المستشارين حول تعيين مدراء الفرق البرلمانية؛

← **قرار رقم 2017/15/07 بعرض إستراتيجية** تدبير الموارد البشرية للمجلس مرفوقة **بالمخطط** التنفيذي خلال الاجتماع المقبل لمكتب المجلس؛

← **قرار رقم 2017/15/08 بتكليف** الإدارة بإعداد تقرير حول وضعية المسؤوليات بجميع الفرق بالمجلس وطبيعة الموارد البشرية الموضوعة رهن إشارتها.

ثانيا: قضايا للمتابعة

- **العلاقات الخارجية:**

- **انتداب** الفريق الاشتراكي للسيد محمد ريحان عضوا بمجموعة الصداقة بين مجلس المستشارين وبرلمان جمهورية كوت ديفوار.
- **انتداب** الفريق الاشتراكي للسيد مولود السقوقع لعضوية رابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بدلا من السيد أبو بكر أعبيد.
- **مشروع برنامج زيارة** رئيس جهة ماولي بجمهورية الشيلي لبلادنا خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 29 أبريل 2017.
- **مشروع برنامج الدورة** الثامنة للجنة البرلمانية المشتركة المغرب - الإتحاد الأوروبي التي ستنعقد بمقر البرلمان المغربي خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 19 أبريل 2017.

- **الأنشطة الإشعاعية للمجلس:**

- **مشروع** مذكرة شراكة مع المركز الدولي للوساطة والتحكيم في أفق بلورة موقف للمكتب بهذا الخصوص.

ثالثا: للإخبار:

- **العلاقة مع المؤسسات الدستورية:**

- صدور قرارين عن المحكمة الدستورية تحت عدد 01/17 و02/17 المتعلقين على التوالي بـــ:

← **تجريد** السيد محمد الأنصاري من صفة عضو بمجلس المستشارين لوجوده في حالة التنافي اثر تعيينه عضوا بالمحكمة الدستورية، والتصريح بشغور المقعد الذي كان يشغله فيه، مع دعوة المترشح الذي ورد اسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب من نفس اللائحة لشغل المقعد الشاغر، تطبيقا لمقتضيات المادة 91 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين؛

← **التصريح** بشغور المقاعد التي كان يشغلها السادة سعد الدين العثماني وعبد القادر اعمارة وعزيز الرباح وراشيد الطالبي العلمي ومحمد الأعرج ومحمد يتيم ولحسن الداودي ومصطفى الخلفي ومحمد نجيب بوليف والسيدتان مباركة بوعيدة ونزهة الوافي المنتخبين بمجلس النواب، بعد تعيينهم أعضاء في الحكومة، مع دعوة المترشح الذي ورد اسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب في كل لائحة لشغل المقاعد الشاغرة، تطبيقا لمقتضيات المادة 90 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب.

▪ استقبال رئيسة لجنة العلاقات الخارجية والاندماج الافريقي ببرلمان جمهورية مالي.

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، وفدا عن مجلس الشورى الإدارية للقضاء بسلطنة عمان برئاسة فضيلة الشيخ إسحاق بن أحمد ناصر البوسعيدي، رئيس المحكمة العليا ـ نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس مجلس الشؤون الإدارية للقضاء، وذلك يوم الثلاثاء 18 أبريل 2017 بمقر المجلس.

وتميز هذا اللقاء باستعراض الجانبين لأوجه العلاقات الأخوية المتميزة التي تربط البلدين الشقيقين تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأخيه صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، مشددين على أهمية تكثيف اللقاءات والزيارات المتبادلة لتعزيز التعاون الثنائي وخدمة القضايا والمصالح المشتركة بين البلدين والشعبين الشقيقين.

وأطلع السيد الرئيس، الجانب العماني على أهمية التجربة الديمقراطية بالمغرب، وكذا الإصلاحات المهيكلة التي شهدتها المملكة المغربية، في مختلف المجالات بفضل القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ونضج القوى الحية بالبلاد، والتي توجت بالمصادقة على دستور 2011 الذي أرسى أسس ومقومات دولة الحق والقانون والمؤسسات، وحصن استقرار البلاد.

كما تطرق السيد الرئيس، في معرض حديثه عن الثنائية البرلمانية بالمغرب، إلى تجربة مجلس المستشارين المتميزة بتعدد وتنوع تمثيلية مختلف تعبيرات المجتمع.

ولم يفت السيد الرئيس كذلك خلال هذا اللقاء، تجديد الشكر لسلطة عمان على دعمها المتواصل للمملكة المغربية في شتى المجالات، ضمن العلاقات الإستراتيجية المتميزة التي تربط المملكة المغربية بدول مجلس التعاون الخليجي عموما.

ومن جهته، أبدى السيد رئيس الوفد القضائي العماني إعجابه بالإنجازات التي حققتها المملكة المغربية في عدة مجالات، اقتصاديا وأمنيا وثقافيا، مما جعلها نموذجا يحتذى به في المنطقة.

وأكد المسؤول العماني كذلك، على أهمية دعم التعاون المؤسساتي بين البلدين، كما عبر بالمناسبة عن شكره من الاستفادة من تجربة المملكة المغربية في المجال القضائي.

حضر هذا اللقاء، السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين، والسيد العربي لمحرشي، رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية ـ العمانية بمجلس المستشارين.

■ الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين يجري مباحثات مع الرئيسة الشريكة للجنة البرلمانية المشتركة الأوروبية المغربية

استقبل الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الصمد قيوح، الرئيسة الشريكة للجنة البرلمانية المشتركة الأوروبية المغربية، السيدة Ines Ayala Sender، ووفد من أعضاء اللجنة، وذلك يوم الثلاثاء 18 أبريل 2017 بمقر المجلس.

وخلال هذا اللقاء، ثمن الخليفة الأول لرئيس المجلس مستوى العلاقات الجيدة التي تجمع بين المملكة المغربية والإتحاد الأوروبي في مختلف المجالات، مذكرا في هذا الإطار بـ"الوضع المتقدم" الذي تحظى به المملكة المغربية لدى الإتحاد الأوروبي كشريك إستراتيجي، وبالمكتسبات الهامة التي تحققت في مسار الشراكة المتقدمة بين الجانبين.

وأكد الخليفة الأول لرئيس المجلس على أهمية الدبلوماسية البرلمانية في تدعيم وتوطيد العلاقات المغربية ـ الأوروبية، ومواكبة الدينامية المتميزة التي تشهدها هذه العلاقات خدمة للمصالح الإستراتيجية المشتركة بين الجانبين.

واعتبر الخليفة الأول لرئيس المجلس، أن الدورة الثامنة للجنة البرلمانية المشتركة المغربية ـ الأوروبية المنعقدة بمقر البرلمان أيام 17-19 أبريل 2017، تشكل مناسبة لإبراز الدور الريادي للمملكة المغربية في شتى المجالات، ومنها على الخصوص سياسة الهجرة، والتنمية البشرية، ومحاربة الإرهاب والتطرف، والطاقات المتجددة، وتوسيع فضاء الحقوق والحريات...، مؤكدا في هذا السياق على أهمية المواضيع المطروحة على أجندة اللجنة، باعتبارها إطارا للحوار واقتراح الحلول، ومجددا دعم مجلس المستشارين لجهود هذه اللجنة خدمة للمصالح المشتركة بين الجانبين.

ومن جانبها، أشادت الرئيسة الشريكة للجنة البرلمانية المشتركة الأوروبية المغربية بالدينامية المتميزة التي تشهدها العلاقات الثنائية، مؤكدة في هذا الإطار على دور اللجنة في إبراز جهود المغرب في مجال التعاون الأمني، ومحاربة التطرف والإرهاب، وسياسة الهجرة، والالتزام السوسيو اقتصادي العربي ـ الإفريقي، وسياسة حسن الجوار.

وبدوره، عبر الرئيس الشريك للجنة البرلمانية المشتركة المغربية ـ الأوروبية، السيد عبد الرحيم عثمون، عن تفاؤله بخصوص عمل اللجنة البرلمانية المشتركة اعتبارا لغنى تركيبتها من الجانبين المغربي والأوروبي.

وأكد على أهمية المحاور التي ستتناولها اللجنة البرلمانية المشتركة في إطار الدورة الحالية، والرامية إلى دعم وتقوية العلاقات المغربية ـ الأوروبية.

مناقشة البرنامج الحكومي.

طبقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، يعقد مجلس المستشارين جلستين عموميتين تخصصان لمناقشة البرنامج الحكومي، وذلك وفق البرنامج التالي:

- الثلاثاء 25 أبريل 2017 ابتداء من الساعة الثانية زوال: الاستماع إلى تدخلات الفرق والمجموعات بالمجلس.
- الأربعاء 26 أبريل 2017 على الساعة الثالثة زوالا: الاستماع إلى رد السيد رئيس الحكومة.

مجلس المستشارين يحتضن أعمال الملتقى الذي نظمه المركز الدولي للوساطة والتحكيم حول موضوع:

"البنوك التشاركية: الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات في المعاملات المالية الإسلامية"

المركز الدولي للوساطة والتحكيم بالرباط
Centre International de Médiation et d'Arbitrage à Rabat

احتضن مجلس المستشارين يوم الأربعاء 19 أبريل 2017 أشغال الملتقى الذي نظمه المركز الدولي للوساطة والتحكيم بالرباط حول موضوع: **"البنوك التشاركية: الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات في المعاملات المالية الإسلامية"** وذلك بمشاركة ممثلي المؤسسات المعنية وخبراء في المالية الإسلامية.

وقد تميزت الجلسة الإفتتاحية لهذا الملتقى بكلمات كل من السيد رئيس مجلس المستشارين والسيد وزير العدل، بالإضافة إلى كلمة السيد رئيس مجلس إدارة الجهة المنظمة، فيما انكبت أعمال الملتقى على محاور تتعلق بالإطار القانوني والتشريعي لتأسيس البنوك التشاركية وإجراءاتها(المغرب كنموذج) والإطار الفقهي للمعاملات المالية الإسلامية وأوجه الشبه والاختلاف بين خدمات البنوك التشاركية والبنوك التقليدية،

كما تطرق المشاركون إلى صيغ وأدوات التمويل الإسلامي، وتجارب التأمين التعاوني والتكافلي، بالإضافة إلى التحكيم في تسوية منازعات البنوك التشاركية.

إستراتيجية عمل مجلس المستشارين

محور المرافق الإدارية وشؤون الموظفين

إعداد

السيد حميد كوسكوس

الخليفة الثالث لرئيس مجلس

المستشارين

الفـهــرس

- مقدمة

1/ مرجعيات برنامج العمل

2/ الأهداف

3/ آليات التنفيذ

4/ صعوبات ومعيقات في مواجهة الطموحات

- خاتمة

إستراتيجية عمل مجلس المستشارين

محور المرافق الإدارية وشؤون الموظفين

انسجاما مع التكليف الذي خصني به المكتب الموقر في شأن إعداد برنامج عمل خاص بتدبير الموارد البشرية للمجلس، **وأخذا بعين الاعتبار ملاحظات واقتراحات السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس ورؤساء الفرق ومنسقي المجموعات وممثلي الموظفين**، أتشرف بتقديم العناصر الأولية لمشروع البرنامج المذكور من خلال محاور رئيسية كالتالي:

1/ مرجعيات برنامج العمل:

يستند هذا البرنامج على عدة مرجعيات ومنطلقات، في صدارتها مضامين الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح جلالته لأشغال البرلمان يوم الجمعة 14 أكتوبر 2016، والذي خصه حفظه الله لرسم خريطة طريق واضحة المعالم لإصلاح الإدارة ببلادنا، مبنية على تشخيص شامل للإختلالات المتراكمة في الإدارة والمعرقلة للنهوض بأدوارها المؤسساتية والتنموية.

وإلى جانب أحكام الدستور المتعلقة بمبادئ الحكامة الجيدة، وتنظيم،واختصاصات المؤسسة التشريعية، يرتكز هدا البرنامج عل المقتضيات القانونية للنظام الداخلي للمجلس خاصة الباب الرابع منه والمواد 28 و51، وكذا مقتضيات القانون رقم 13-30 المتعلق بتحديد النظام الأساسي لموظفات وموظفي مجلس المستشارين.

كما يتأسس هذا البرنامج الذي نقترحه على أنظاركم على أسس استراتيجيه العمل التي بلورها المجلس بمبادرة من السيد الرئيس، والمبنية على رؤية وأهداف محددة بأجندة مرقمة ومحددة زمنيا للارتقاء بالأداء التشريعي والرقابي والدبلوماسي كمهام أساسية للمؤسسة التشريعية، إلى جانب استيعاب الجيل الجديد من المهام الدستورية الموكولة إلى مجلسنا الموقر، من قبيل تأطير النقاش المجتمعي للقضايا ذات الصلة بمهام واختصاصات المجلس، والانفتاح على المجتمع المدني بمختلف أطيافه، والعمل على تأطير فعل تنزيل الجهوية الموسعة وبحكم الامتداد الترابي والمهني للمجلس، وترسيخ الانفتاح والتواصل مع المحيط، واتخاذ تدابير عملية لتقييم السياسات العمومية، وبناء ثنائية برلمانية مرتكزة على التمايز والتكامل مع مجلس النواب.

هذا البرنامج كذلك، يعتمد في بلورته على تشخيص موضوعي للتراكمات الإيجابية لإدارة المجلس منذ إعادة تأسيسه، وكذا الإختلالات البنيوية والوظيفية المسجلة والتي لا محيد عن إصلاحها.

وفي هذا الإطار تم التفاعل الإيجابي مع مختلف الاقتراحات وفي صدارتها توصيات الملتقيات الثلاث لموظفات وموظفي مجلسنا الموقر.

2/ الأهداف:

اعتبارا لجسامة هذه المهام، فإن العنصر البشري يظل في قلب هذه الرهانات، وقاعدة أساسية لرفع التحديات التي تطرحها هذه الأهداف الإستراتيجية، وعليه تهدف هذه الورقة إلى رصد منظور يؤسس لخطة عمل تستهدف تثمين الرأسمال البشري لإدارة المؤسسة، لكون الموظف شريك أساسي في أجرأة كل المهام المنوطة بها، وتقديرا أيضا لكون الإدارة هي الثابت في مؤسسة محكومة بالتحول، واعتبارا لكون تحديد الأهداف أهم خطوة في إعداد أي برنامج عمل، فمدى حسن اختيارها وصياغتها يحسم منذ البداية في فشل أو نجاح البرنامج كله، مهما كانت مراحل التفعيل جيدة وموفقة، لأجل ذلك أتمنى أن أكون قد وفقت في اختيار الأهداف والتي يمكن تصنيفها إلى هدفين رئيسين وهما :

1- تحديث إدارة المؤسسة وضمنه ما يتعلق بالعقلنة والرقمنة والتجهيز وتطوير المنظام الإداري.

2- تأهيل الموارد البشرية، وتندرج في إطاره أهداف التخليق والتكوين والتحفيز وقياس المردودية.

ويمكن ترتيبها على الشكل التالي :

3- ـ الرفع من أداء الموظفين عبر عقلنة الحضور.

1 – تدبير معقلن للفضاء الإداري.

2 ـ تعزيز المردودية من خلال تحفيز العطاء والكفاءة.

3 ـ وضع ميثاق أخلاقي للوظيفة البرلمانية من أجل إدارة مواطنة وملتزمة بثقافة الحق والواجب مع تمكين الموظفين من ظروف ووسائل العمل.

4 ـ وضع برامج ذات فعالية للتكوين والتكوين المستمر مع تحرير الطاقات الإبداعية.

5 ـ وضع قواعد لتدبير المسار وصياغة مقترح لتطوير المنظام الإداري للمجلس بما يستجيب للمهام الدستورية الجديدة للمؤسسة، مع ما يصاحب كل ذلك من مقاربة تشريعية وتنظيمية، وفق رؤية تحصن المكتسبات وتعزز منسوب المردودية والإنتاجية.

6 – دعم الشؤون الاجتماعية والعمل على مأسستها.

3/ آليات التنفيذ:

كل برنامج عمل لا ترافقه آليات تنفيذ تمكن من تنزيل محاوره، فإنه لن يتجاوز حدود الإطار النظري، إن لم نقل مجرد إعلان نوايا، وبالتالي أقترح بعض الإجراءات العملية لبلوغ الأهداف المسطرة والمقترحة:

أ- من أجل إدارة مجلس شعارها: حكامة، تخليق والتزام:

- تكريسا لثقافة الحق والواجب لدى الموارد البشرية، نقترح في هذا المحور أن يتم وضع قواعد تنطلق بشكل تدريجي بتحميل المسؤولية للمسؤولين الإداريين من مدراء ورؤساء المصالح بوضع لوائح لضبط حضور الموظفين، وموافاة عضو المكتب المشرف عن شؤون الموظفين عن طريق الأمين العام للمجلس بجداول تقييم الحضور كل منتصف شهر وذلك قبل الضبط الآلي، لتحسيسهم بمسؤولياتهم أسوة بمجمل القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية التي تشتغل بهذه الآليات، **مع العمل على أن يشمل هذا الضبط الآلي لحضور موظفي إدارة المجلس والملحقة على السواء تحقيقا للمساواة والفعالية والجودة، مع استحضار مقتضيات النظام الداخلي والنظام الأساسي التي تخول لرؤساء الفرق ومنسقي المجموعات ضبط حضور وتنقيط موظفي الفرق والمجموعات وفقا للقواعد العامة المسطرة من طرف مكتب المجلس.**
- اعتماد آليات التحفيز بناء على قاعدة المردودية والالتزام المهني: وذلك بمراجعة منظومة التقييم الخاص بمنحة الدورة، بمراعاة الحضور كإجراء لتحفيز الموظفين الذين يقدرون مبدأ الانضباط للواجب المهني، وترسيخا لقاعدة ربط التعويض والأجر بالعمل استنادا على قوائم وجداول الحضور، **واعتماد التميز الإيجابي للموظفين من خلال آليات إضافية كالتكوين النوعي دون المساس بالحقوق المكتسبة، وإعمال التعويض عن التقنية والساعات الإضافية والمنح الاستثنائية، طبقا للمقتضيات ذات الصلة الواردة في النظام الأساسي لموظفات وموظفي المجلس.**
- إعادة الانتشار وإطلاق حركية دورية للموارد البشرية، **بناء على تشخيص موضوعي ومتجدد يحدد حاجيات الإدارة ومكامن الخصاص**، وذلك اعتبارا لعدم التوازن في توزيع الموظفين والأطر بين المديريات والمصالح الإدارية، وبهدف تمكين الكفاءات الإدارية من اكتساب التجربة المهنية، نقترح فتح باب إعادة الانتشار وتنظيم حركية الموظفين عبر آليتين:

1- الحركية الإرادية: من خلال المبادرة الذاتية للموظف عن طريق إعلان يحدد الخصاص والمصالح المستقبلة.

2- حركية بمبادرة الإدارة والأجهزة المسؤولة: يتم اللجوء إليها لاستكمال مفعول الحركية الاختيارية لضمان التوازن وسد الخصاص.

كما نقترح في هذا الإطار، تهيئ مخطط لتنظيم حركية دورية للموظفين كل ثلاثة سنوات للاشتغال في مختلف المديريات بغية إغناء التكوين الذاتي وتنويع التجارب، **مع مراعاة عدم مس الحركة الانتقالية بالسير العادي لبعض المصالح الإدارية، اعتبارا لاكتساب الموظفين خبرات عملية في مجال اشتغالهم بهذه المصالح.**

- معالجة الإشكال الهيكلي للفضاء حتى يتم ضمان التوزيع المنصف للفضاء الإداري ينبغي الأخذ بعين الاعتبار عدد الموظفين حسب المديريات والمصالح، بدل الاكتفاء فقط باحتساب عدد المستشارين، وربط هذا التوزيع بحركية الموظفين المقترحة. مع التفكير في سد هذا الخصاص الذي قد يشكل حاجزا أمام هدفي الحكامة والتخليق لأن المحاسبة مشروطة بتوفير ظروف العمل، **أخذا بعين الاعتبار تحديد المواصفات الخاصة بالأصناف المختلفة للمسؤولين من مديرين ورؤساء أقسام ومصالح دون تمييز.**

وفي إطار تدبير المرافق الإدارية وبالإضافة إلى توزيع الفضاء على الفرق والمجموعات وباقي المصالح الإدارية بمراعاة عدد الموظفين، واعتماد مقاربة شمولية تدمج كافة مكونات المجلس، نقترح ضمن أولى الأولويات العمل على تسييج المؤسسة في الجهة المقابلة للقطار حفاظا على أمن البناية وإرساء تدابير مبنية على المرونة لتنظيم الدخول من البوابة الخلفية للمجلس عبر البوابة الإلكترونية، مع خلق مكتب للإرشاد والتوجيه في مدخل المجلس لتنظيم دخول الزوار، واعتبارا لضيق الفضاء الإداري للمجلس واستحالة التفاعل الايجابي من مجلس النواب لمنح فضاءات لمجلسنا ، فإننا نقترح استثمار الفضاء في ملحقة مجلس المستشارين لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الموظفين والموظفات وفق قواعد الإنصاف ومراعاة المسؤوليات الإدارية، **مع التفكير على المستوى الإستراتيجي في حلول عملية قارة لتوفير فضاءات لائقة بالمؤسسة التشريعية.**

وتعزيزا للنجاعة والحكامة الجيدة، لابد من العمل على الفصل بين السياسي والإداري من خلال تقوية دور الأمانة العامة كمؤطر للشؤون الإدارية، إلى جانب التعجيل بإخراج دليل المساطر إلى حيز الوجود علما أن المشروع وصل مراحله الأخيرة، والذي سيمكن من تحديد المسؤوليات وتوضيح قنوات صناعة القرار وتسهيل المواكبة والتتبع والتنفيذ.

ب- من أجل إدارة مواكبة للتحولات الدستورية والرهانات المؤسساتية الهامة:

- إعادة النظر في المنظومة الإدارية للمجلس من خلال الابتعاد عن النموذج الكلاسيكي للوظيفة العمومية، والانتقال إلى نموذج متميز لإدارة برلمانية حديثة فاعلة وفعالة.
- واعتبارا للتركيبة الجديدة للمجلس المنصوص عليها في الدستور فمن واجبنا العمل على دعم الفرق والمجموعات الجديدة بالكفاءات المتخصصة **والموارد البشرية المؤهلة** من أجل توفير شروط العمل المناسبة، **إلى جانب تعزيز هيكلة مديريات الفرق قصد مواكبة المهام الدستورية المنوطة بالسيدات والسادة المستشارين.**
- إعادة هيكلة وحدات إدارية مع تمكينها من الموارد البشرية المؤهلة للتفعيل الأمثل للآليات الدستورية المستجدة: على اعتبار أن كل منظام تؤسس له رؤية وفلسفة معينة، واعتبارا لتجدد مهام المجلس في صيغته الدستورية الجديدة، نقترح تحيين المنظام بما يسمح باستيعاب المهام الجديدة من قبيل تأطير الجهوية الموسعة، وتقييم السياسات العمومية وخلق وحدة إدارية لتلقي ودراسة عرائض المواطنين وملتمسات التشريع، وخلق وحدة إدارية مستقلة مكلفة بالتواصل، من خلال فصل قسم التواصل عن مديرية العلاقات الخارجية، **وإحداث مصلحة للتدقيق المحاسباتي ومتابعة صرف الميزانية تحت إشراف المكتب ورهن إشارة المحاسبين،مع ضرورة وضع وصف دقيق لمهام الوحدات الإدارية بالمجلس، واعتماد معايير أكاديمية ومهنية في إسناد المسؤوليات الإدارية بمختلف مستوياتها، وذلك على ضوء إنجاز دليل عام قصد حصر الكفاءات التي ينبغي أن تتوفر في كل وحدة إدارية على حدة، إلى جانب العمل على تفادي التداخل بين اختصاصات المديريات فيما بينها وفي علاقاتها بمهام المستشارين العامين.**
- جعل إدارة المجلس إدارة ذكية ومندمجة من خلال إنجاح مخطط استراتيجي للإدارة الالكترونية.
- **الارتقاء بالمهام الدبلوماسية للمجلس من خلال تطوير وتأهيل عمل الوحدات الإدارية ذات الاختصاص.**
- تقوية آليات انفتاح المجلس على محيطه الخارجي.
- **تفعيل برنامج إدماج اللغة الأمازيغية في أشغال المؤسسة تفعيلا للمقتضيات الدستورية ذات الصلة.**

- **اتخاذ التدابير للحفاظ على الذاكرة البرلمانية من خلال بناء خزانة ومكتبة رقمية تكون مرجعا لعمل مكونات المجلس، وسندا علميا للباحثين في مجال الشؤون البرلمانية.**

ت- من أجل تحرير طاقات الإبداع والمبادرة:

- تحقيق الالتقائية اللازمة ما بين تخصصات الموارد البشرية ومهام المجلس: وذلك بوضع مخطط تكوين وتكوين مستمر الذي يعتبر من أهم الآليات لتطوير قدرات ومهارات الموظفين خاصة إذا ارتبط هذا التكوين بمجالات اشتغالهم، والمهام الدستورية الموكلة للمجلس، وعلى هذا الأساس وبناء على تشخيص الواقع، نقترح عقد اتفاقيات شراكة مع جامعات وطنية ودولية متخصصة في مجال التكوين كما نقترح التكوين على مرحلتين:
  - ← في مجال اللغات والمعلوميات.
  - ← في مجال التخصص حسب حاجات المجلس طبقا للأدوار والمهام الموكولة له، وفقا لوصف وظيفي يربط التكوين بالخصاص الذاتي للمؤسسة خاصة في المجالين المالي والدبلوماسي.
- نقترح إبرام اتفاقية مع الأمانة العامة للحكومة لإيفاد أطر من المجلس لقضاء فترات التدريب والتكوين المستمر، في مجالات صياغة القوانين وتعديلها وتحيينها ودراسة آثارها.
- وبنفس المنهجية نقترح الاستفادة من خدمات النادي الدبلوماسي التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون لتكوين أطر متخصصة في المجال الدبلوماسي والعمل على توقيع شراكات مع جامعة محمد الخامس للتعاقد مع طلبة سلك الدكتوراه ووضعهم رهن إشارة الفرق والمجموعات، وتفعيل الاتفاقيات الموقعة مع الجامعة الدولية بالرباط، ومباشرة مخطط التكوين والتكوين المستمر الذي تم إعداده بشراكة بينها وبين المجلس.

ومن أجل دعم إدارة المجلس نقترح عقد شراكات مع المجالس المماثلة والانفتاح على التجارب البرلمانية الرائدة،وإحداث منتدى سنوي لموظفات وموظفي المجلس واختيار مواضيع هامة مرتبطة بالمجال البرلماني لهذه المنتديات السنوية، وتتبع توصياتها وخلاصاتها، وكذلك تشجيع المشاركة العلمية لأطر المجلس على مستوى المجلة الالكترونية للمجلس، واستثمار كفاءات المجلس وخبراته الإدارية للإشراف الداخلي والذاتي على بعض جوانب التكوين.

وأخيرا نقترح وضع قائمة بالتخصصات الضرورية التي تفتقد إليها إدارة المجلس لتكون أساس لكل برنامج توقعي للتوظيف أو التعاقد المحتمل، وعلى المدى المتوسط نقترح **العمل على اتخاذ تدابير قانونية** من أجل تقنين تدبير المسار، وتوسيع آلية التعاقد كصيغة للتوظيف، بدل الاستمرار في التوظيف بالصيغة الحالية مراعاة لتركيبة المجلس المقلصة، وتطعيما لكفاءات المجلس بخبرات أخرى تعزز الأدوار الهامة المنوطة بالمؤسسة، وفوق ذلك ينبغي العمل على تحصين الطبيعة القانونية **للنظام الأساسي لموظفات وموظفي مجلس المستشارين.**

ج –دعم الشؤون الاجتماعية والتفكير في مأسستها :

اعتبارا لأهمية الأعمال الاجتماعية، كمرتكز لمواكبة الموظفات والموظفين في مسارهم الإداري والاجتماعي، نقترح العمل على صياغة أرضية عمل للارتقاء بهذا المجال إلى مستوى يليق بالوظيفة **الإدارية** البرلمانية، وخصوصيتها من خلال تدابير توفر الانتقال إلى جيل جديد من الخدمات والمأسسة بتنسيق مع مجلس النواب، **إلى جانب التفكير في إبرام عقد شراكة بين المجلس والجمعية قائمة على برنامج متكامل.**

I4 صعوبات وتحديات في مواجهة الطموحات:

- في الواقع إذا كانت لدينا سلطة اقتراح عناصر الإصلاح في هذه الإستراتيجية مهما كان سقف طموحاتها المعلنة، فإننا بعيدون من التحكم في شروط إنجاحها، ذلك أن حواجز مؤسساتية وهواجس عملية تنتصب شامخة أمامنا أذكر منها:

- عدم توفير الاستقلال الإداري والمالي للمجلس ومحدودية الإعتمادات المخصصة بميزانيته يجعل برامج تطوير وتحديث وتعزيز قدرات إدارة المجلس ومواردها البشرية رهينة قرار السلطة التنفيذية (التوظيف، التعاقد، تطوير منظام الإدارة، الإدارة الالكترونية نموذجا).
- محدودية فضاء المجلس يجعل هامش المعالجة ضيقا.
- **صعوبة الفصل بين السياسي والإداري، مما يخلق تداخلا في المهام، ويحد من الطابع الشمولي للإصلاحات التي تعني جميع مكونات المجلس.**

ورغم كل هذه **التحديات** ولتنزيل جل الاقتراحات فنحن مؤمنون بالمقاربة التشاركية، وبالإدارة الجماعية التي تحدونا جميعا، رئيسا ومكتبا وفرقا **ومجموعات** من أجل إرساء مسار الإصلاح الإداري بمجلسنا الموقر، كرافعة لإنجاح كل الإصلاحات.

خاتمة:

كان هذا التصور الأولي لبرنامج العمل الخاص بتدبير الموارد البشرية والذي يبقى بالطبع مجرد أرضية للنقاش والنقد والتطعيم بغية تملكه بشكل جماعي، **وذلك في أفق بلورة مخطط تنفيذي متكامل، بجدولة زمنية مضبوطة، وبأولويات مرتبة، وآليات للتتبع والتقييم.**

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامي

الهاتف: 537218319 (212+)
الفاكس: 537728134(212+)
البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com
العنوان الإلكتروني: www.Parlement.ma